الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف ـ إخاء ـ عدل

وزارة البيئة والتنمية المستديمة
مديرية المحميات والشاطئ

الإستراتيجية الوطنية لإنشاء وتسيير "المحميات البحرية والشاطئية" و"المناطق ذات الأهمية البيولوجية" (2015– 2020)

يونيو 2015

الملخص التنفيذي

في المجال البحري والشاطئي الموريتاني الذي يضم تنوعا بيولوجيا استثنائيا، لا يمكن أن تستديم فرص التنمية إلا بضمان سلامة المنظومات البيئية (التي تسهم مباشرة في الهناء البشري) والحفاظ على التنوع البيولوجي (الذي يخفض المخاطر التي تعتري المنافع المستمدّة من المنظومات البيئية).

وبحكم موقعها الجغرافي، تعتبر المنطقة البحرية والشاطئية الموريتانية الأكثر إنتاجية في العالم. فهي تضمّ مساكن بحرية وشاطئية متنوعة (فجاج قاعية، شعاب مرجانية، معاشب، منغروف، دلتا، مصابّ، سباخ) تشكّل دعامة لتنوع بيولوجي استثنائي.

إنّ المجال البحري والشاطئي ـ الذي تتعاقب فيه أنواع ذات تلاؤم اعتدالي مع أخرى ذات تلاؤم استوائي ـ يشهد نموا مطردا وتنوّعا في استخداماته (التنمية الحضرية، استغلال النفط والغاز البحري، استغلال الذهب في تازيازت، ...)، وذلك علاوة على استخداماته الأولى المتمثلة في الصيد والنقل البحري. وإذا كانت النشاطات الاقتصادية تشكل فرصا حقيقية لتنمية البلد، فهي تمثل مع ذلك مخاطر على فقدان التنوع البيولوجي، وفي نهاية المطاف، تهدد استمرارية المنافع المستمدّة من تثمينه، ولا سيما من خلال قطاع الصيد.

فلا يمكن إذن للتنمية أن تستديم، إلا مع ضمان سلامة المنظومات البيئية التي تساهم مباشرة في الهناء البشري، ومع الحفاظ على التنوع البيولوجي لتخفيض المخاطر التي تعتري المنافع المستمدّة من المنظومات البيئية.

واستجابة لهذا التحدي المتركّز حول المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والشاطئي (بما في ذلك المنظومات البيئية) وتثمينه من أجل التنمية المستديمة في موريتانيا، حددت"الخطة الوطنية الثانية للعمل البيئي" (2016/2012) عدة تدخلات، من ضمنها إعداد هذه الإستراتيجية الوطنية لإنشاء وتسيير "المحميات البحرية والشاطئية" و" المناطق ذات الأهمية البيولوجية".

وخارج السياق الوطني الصرف، تستجيب هذه الإستراتيجية لأهداف "الخطة الإستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي" (مؤتمر الأطراف الـ 10 وهدف "آيشي" 11)، والتي وقعت عليها موريتانيا. ويعني ذلك أنّ موريتانيا ـ من الآن وحتى 2020، بواسطة شبكة من المحميات ذات التمثيل البيئي والمرتبطة فيما بينها ـ ملزمة بحماية 10%على الأقل من مناطقها البحرية والشاطئية، بما ذلك المناطق شديدة الأهمية والمنافع التي توفرها المنظومات البيئية.

وقد تم إثراء وإجازة مسار ومنهجية الإعداد، على أساس مقاربة تشاركية منظمة، وذلك من طرف لجنة القيادة المعيّنة لهذا الغرض.

وقد جرى مسار الإعداد وفق ثلاث مراحل : الحصيلة (بما في ذلك الوضعية الميدانية والتعرّف على النواقص)، والتشييد المشترك للإستراتيجية وخطة عملها (من خلال منتديات التشاور)، والإجازة الفنية تبعا لمنتجات المسار (من خلال اجتماعات اللجنة المعيّنة لقيادة الإستراتيجية).
وقد قِيمَ بتشخيص وتحليل النواقص على نحو مشترك، على المستوى الوطني (فريق العمل في "المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد")، والمستوى الدولي (ورشات دكار/السينغال، و"سواكوبمند"/ناميبيا).

ويستخلص من التشخيص : أنّ موريتانيا تتوفر ـ في منتصف الهدف ـ على مخزون هام من التنوع البيولوجي، وتتمتع ببيئة مؤسسية وقانونية تتيح فرصا جيّدة.

وعلى وجه إجمالي، وصلت موريتانيا إلى منتصف الطريق نحو تحقيق الهدف من الإستراتيجية. فهي تتوفر على مخزون كبير من التنوع البيولوجي، بالمكتسبات التي يراد تعزيزها والأولويات المراد أخذها في الحسبان للمحافظة على المناطق البحرية والشاطئية. إجمالا، مع وجود ثغرات يجب ملؤها.

وعلى وجه الخصوص، تجدر الإشارة إلى ما يلي :

ـ قُرابة 5,5 % من المناطق البحرية والشاطئية تتوفر حاليا على نظام حمائي (الحظيرة الوطنية لحوض آركين/محمية شطبول التابعة، الحظيرة الوطنية لدياوليغ). وهكذا، وصلت موريتانيا إلى منتصف الطريق إلى تحقيق الهدف 11 لـ"آيشي".

ـ على أساس المعايير المحددة من طرف اتفاقية التنوع البيولوجي لا عتبار منطقةٍ ما منطقةً ذات نفع بيئي وبيولوجي، تمّ التعرّف على 4 "مناطق ذات أهمية بيولوجية"، علاوة مناطق المحافظة الموجودة سلفا، أو التي لها نظام أساسي قيد الإنجاز.
يتكون هذا المخزون البيولوجي مما يلي :

- مساكن في القيعان يقل عمقها عن 20 م (المنطقة الرسوبية من المنطقة الاقتصادية الحصرية الموريتانية) ؛
- الشعاب المرجانية : في الماء البارد في عرض نواكشوط ؛
- "خلية صعود المياه العميقة "الدائمة : في المنطقة الشمالية من المنطقة الاقتصادية الحصرية الموريتانية ؛
- نظام "فِجَاج تيمريس".

ـ على الرغم من أنّ الإطارَ القانوني والمؤسسي مُوَاتٍ على وجه العموم، فهو يعاني من العوائق الأساسية التالية :

- غياب إطار قانوني ملائم لتصنيف "المناطق ذات الأهمية البيولوجية" وفق النظم القانونية التي تمكّن من الضبط المناسب لمختلف الاستخدامات ، لأغراض التسيير المستديم والحفظ للتنوع البيولوجي ؛
- غياب إطار وآليات مؤسسية ميدانية تُيَسِّر المشاركة والتعاون من الأطراف المعنية والهيئات المكلفة أو المهتمة بـ"المناطق ذات الأهمية البيولوجية.

وهكذا، تعمل الإستراتيجية كنظام من ستة عناصر تكوينية (المبادئ، التوجهات العامة، الأهداف والنتائج المنتظرة، المؤشرات، الإطار العام للتخطيط، خطة العمل، المديريات للتمويل)، ويقودها إطار مؤسسي تنفيذي (القلب النابض).

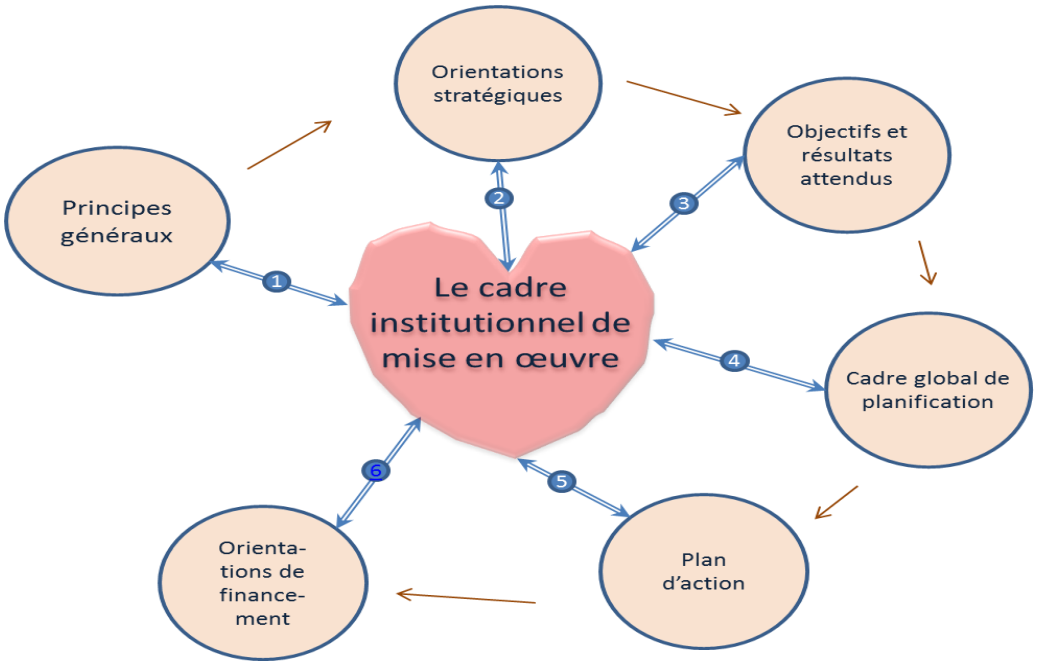

(1)تعتمد الإستراتيجية على ستة مبادئ أساسية : (1) مقاربة تعتمد على المعارف ؛ (2) التسيير المندمج والمفتوح على جميع القطاعات التي لها تأثير إيجابي أو سلبي على التنوع البيولوجي ؛ (3) التسيير التشاركي الذي يشرك مجموع الأطراف المعنية ؛ (4) مبدأ التفريع، من خلال توخي المستوى المناسب في العمل ؛ (5) التضامن بمعنى تعاضد الوسائل والكفاءات ؛ (6) مقاربة الأخذ بالحيطة والتكيّف اعتمادا على التعلم بالعمل.

(2) تتمثل التوجّهات الإستراتيجيةفيما يلي :

- التوفيق بين حماية التنوع البيولوجي البحري والشاطئي ال صرف وبين الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية ؛
- تأمين الموجود على مستوى الحظائر الوطنية القائمة (الحظيرة الوطنية لحوض آركين/محمية شطبول التابعة، الحظيرة الوطنية لدياوليغ)، وهو ما يوصل موريتانيا إلى قرابة 50 % من تحقيق هدف "آيشي" 11 ؛
- دعم مسارات التصنيف الجارية، والتي بلغت أشواطا متفاوتة ؛
- وفي الختام، إنشاء وتوسيع الشبكة عن طريق التعرّف على "مناطق ذات أهمية بيولوجية" جديدة، أو بواسطة توسيع تصنيفها ودمجها في شبكات على مستويات مناسبة.

(3) يتمثل الهدف العام من الإستراتيجية في تحسين المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والشاطئي في موريتانيا، وحفظ وتثمين المنافع التي يوفرها.
يتنزل هذا الهدف العام إلى هدفين خصوصيين، هما :
ـ إنشاء وتسيير شبكة وطنية من "المناطق ذات الأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي"،للتمكين من المحافظة على المستويات المناسبة، ومن التسيير الرشيد للاستخدامات التي لها تأثير على التنوع البحري والشاطئي ؛
ـ النهوض بالأخذ في الحسبان للحفاظ على التنوع البيولوجي في تسيير أهمّ استخدامات المنطقة البحرية والشاطئية.

(4)يميّز الإطار العام لتخطيط الإستراتيجية بين محو زمني ومحور مكاني ذي ثلاث مجالات : شاطئي، وبحري شطّي، ومجال أعالي البحار.

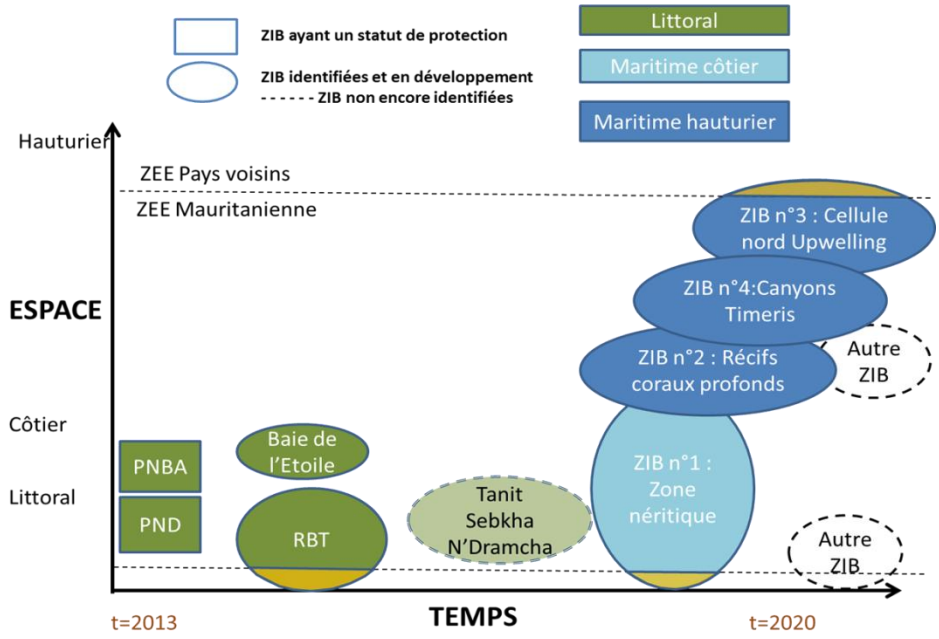

(5) تتمحور خطة عمل الإستراتيجية حول 5 محاور موضوعاتية : (i) حكامة الإستراتيجية والشبكة ؛ (ii) البحث، دعما للتسيير والمحافظة ؛ (iii) التسيير التأقلمي والاندماجي ؛ (iv) الاتصال والتحسيس والتكوين ؛ (v) التمويل المستديم للإستراتيجية.

وقد صُمِّمَتْ هذه الخطة لتتطوّر وفق مسعى تأقلمي، ووفق مسار ذاتي يؤمن مراجعتها باستمرار.

(6) تعتمد التوجّهات لتمويل خطة الإستراتيجية على ثلاثة مبادئ تجسدتْ في إطار جدول تبياني استعيدت فيه النشاطات وصنفت وفق مصادر وأدوات التمويل.

Trois principes à prendre en compte ✚ Une matrice indicative

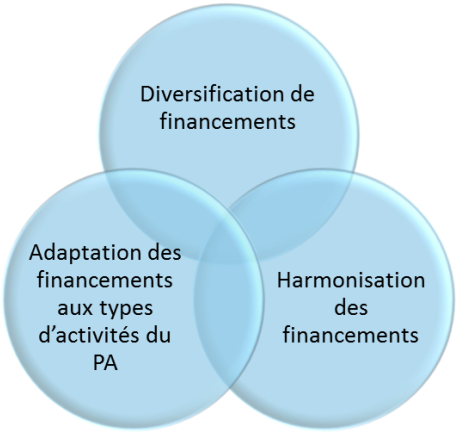

Identifiant les perspectives de financement des activités du PA en fonction des sources/outils de financements

- Programmes/Projets
- Fonds (FIE, BAComMaB, LifeWeb…)
- Coopération Non Gouvernementale
- Autofinancement et
- Partenariat Public Privé

ويبقى القلب النابض للإستراتيجية هو الإطار المؤسسي والقانوني المحدد لتنفيذها، وهو إطار يحفز الاندماج بين مختلف سياسات التهيئة لاستغلال الموارد والمجالات البحرية والشاطئية. وهو يتكوّن من 4 هيئات :

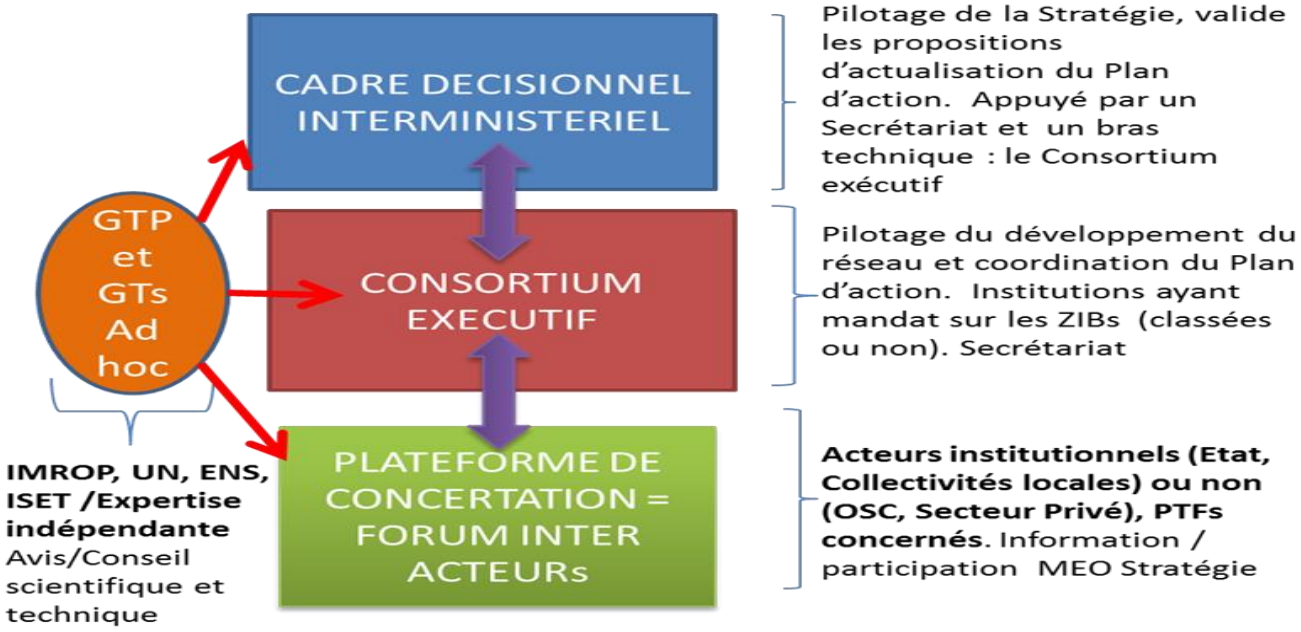

- لجنة قيادة الإستراتيجية : إطار رفيع المستوى لصنع القرار من طرف عدة وزارات (فهو هيئة قيادةٍ متعددةُ القطاعات) ؛
- "تكتل تنفيذي" : يتكوّن من الهيئات المكلفة بتسيير "مناطق الأهمية البيولوجية" في الشبكة. فهو هيئة لتنسيق خطة العمل، تنزيلها إلى العمل الميداني ؛
- منتدى التشاور بين مختلف الفاعلين : يقوم مقام إطار موسع للتبادل والإعلام وتنفيذ الإستراتيجية ؛

- وأخيرا، فريق العمل العلمي الدائم : منتدى علمي يقدم خبرة مستقلة، دعما لمختلف الهيئات المنفذة للخطة.

يؤمن إطار تنفيذ الإستراتيجية تطورا تأقلميا لمختلف مكوّناتها، مع اختصاص هيئتها القيادية بمواءمة هيئات التنسيق والتنفيذ مع التطورات المحتملة.

أهداف ونتائج ومؤشرات الإستراتيجية

توفر الإستراتيجية الحالية إطارا مؤسسيا وقانونيا للنهوض بهذا التسيير الإقليمي للمناطق البحرية والشاطئية ذات الأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي، وذلك لتبقى البيئة البحرية والشاطئية سليمة ومنتجة على المدى الطويل. وهي تحفز ـ علاوة على ذلك ـ أكبر إدماج لمختلف السياسات العمومية المعنية بتهيئة استغلال الموارد والمجالات البحرية والشاطئية.

فالهدف الأساسي من هذه الإستراتيجية يتمثل في خلق إطار مناسب لتحسين المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والشاطئي في موريتانيا، ولحماية وتثمين المنافع التي يستمدّها السكان ويعتمدون عليها بصفتها وسيلة عيش مستديم.

الهدف العام : **تحسين المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والشاطئي في موريتانيا، وصيانة وتثمين المنافع المستمدَّة من المنظومات البيئية**

الهدف الخاص رقم 1	النتائج المنتظرة	مؤشرات يتحقق منها
إنشاء وخلق شبكة وطنية من "المناطق ذات الأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي"تمكّن من الصيانة ـ في المستويات المناسبة ـ والتسيير الرشيد للاستخدامات التي لها تأثير على التنوع البيولوجي البحري والشاطئي.	(1)يُنتظر أنّ مسار التعرّف على "المناطق البحرية والشاطئية ذات الأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي" في موريتانيا سيكون جاهزا ؛ (2)ينتظر أن تُخلق شبكة جاهزة من "المناطق ذات الأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي"، وأن تصان وتثمّن منافعها المنظومية، في إطار تسيير مستديم للاستخدامات ؛ (3) ينتظر أن تؤمَّن ديمومة الموارد المالية للشبكة.	الحماية والتسير المستديم ـ من الآن وحتي أفق 2020 ـ للتنوع البيولوجي فيما لا يقل عن 10% من المناطق البحرية والشاطئية في موريتانيا 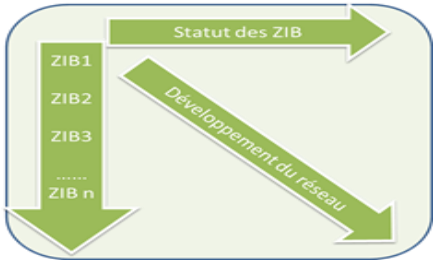
الهدف الخاص رقم 2	**النتائج المنتظرة**	**مؤشرات يتحقق منها**
النهوض بالأخذ في الحسبان للحفاظ على التنوع البيولوجي في تسيير أهمّ استخدامات المنطقة البحرية والشاطئية	(1) ينتظر أن تندمج الالتزامات الوطنية والدولية بحماية التنوع البحري والشاطئي في السياسات القطاعية والأطر القانونية الوطنية. (2)ينتظر من "المخطط التوجيهي لتهيئة الشاطئ الموريتاني"، و"مخططات تهيئة المصايد"، و"خطط العمل الوطني"، و"عقود الاستكشاف والإنتاج"، وسائر الأطر التخطيطية أو أطر السياسة الوطنية، أن تأخذ في الحسبان "المناطق ذات الأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي" ؛ (3) أن تخصص موارد مالية مستديمة لدعم أطر التخطيط التي تأخذ في الحسبان "المناطق ذات الأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي".	الأخذ في الحسبان لـ "المناطق ذات الأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي" في "المخطط التوجيهي لتهيئة الشاطئ الموريتاني"، و"مخططات تهيئة المصايد"، و"خطط العمل الوطني"، و"عقود الاستكشاف والإنتاج"، وسائر الأطر التخطيطية أو أطر السياسة الوطنية، من أجل تأمين تسييرها المستديم. 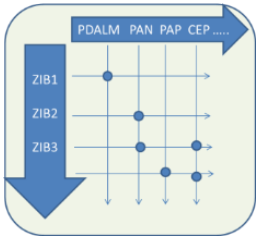

الإطار العام للتخطيط

لقد خُطِّط توسيعُ الشبكة لبلوغ هدف "آيشي" 11 وفق بعديْن مكاني وزماني (الشكل 7). فهو يدمج في نفس الوقت "المناطق البحرية والشاطئية ذات الأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي" في موريتانيا، والمحمية سلفا أو التي تمّ التعرّف عليها واعتُرِف لها بتلك الصفة، وكذا التوجّهات الإستراتيجية الأربعة المعتمدة (انظر 1.2.3.).

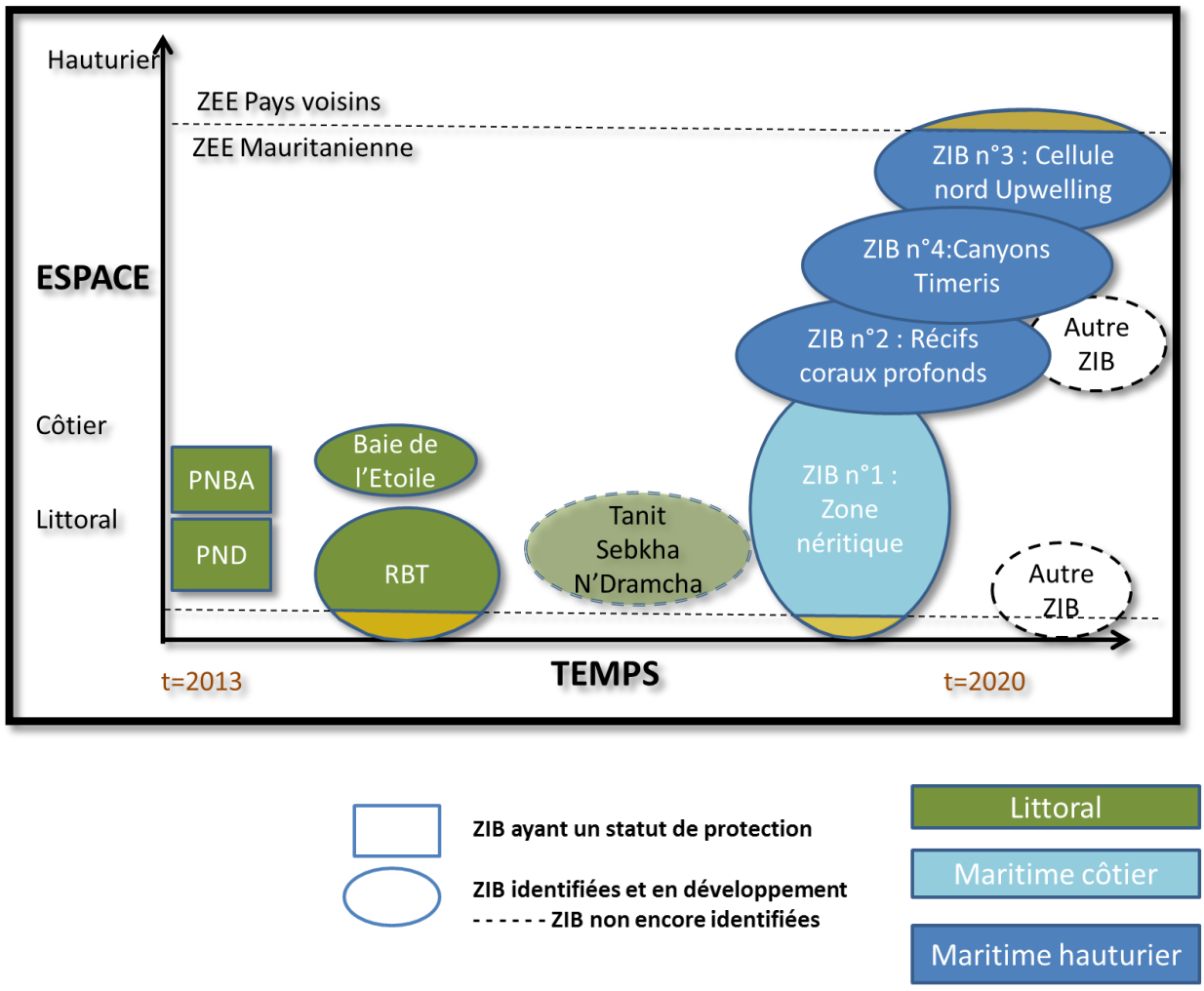

الشكل 7 : الإطار المكاني والزماني لتوسيع شبكة "المناطق ذات الأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي" في موريتانيا.

ففي مرحلة أولى، تمنح الأولوية لـ"المناطق ذات الأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي" في منطقة الشاطئ (بأجزائها البرية والبحرية) التي توفر حاليا آفاقا مرجوة في التنمية الاقتصادية، والتي تتطلب تجديد الضبط والتهيئة لمختلف الاستخدامات (الشكل 8). ويتّسق مثلُ تلك الأشغال مع مسار أوسع لتفعيل "المخطط التوجيهي لاستصلاح الشاطئ"

و"توجيهات تهيئة الشاطئ" المنصوص عليهما في الأمر القانوني المتعلق بالشاطئ. وتتنزل تلك الأشغال أيضا في مجال التعاون الوثيق مع "سلطة المنطقة الحرة" (منطقة خليج النجم ذات الأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي"، ومع دولة السينغال (محمية المجال الحيوي العابر للحدود / دلتا نهر السينغال، و"المنطقة ذات الأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي" في المنطقة الرسوبية الممتدّة حتى "لسان البرابرة"). وعلى الرغم من أنّ المنطقة الرطبة في سبخة "ندغامشه" لا تعتبر حاليا "منطقة ذات أهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي" على أساس معايير "اتفاقية التنوع البيولوجي"، فإنّ انتماءهذه المنطقة في الشاطئ واستغلالَ الجبس ووجود البنية التحتية في ميناء "تانيت" المستقبلي تمثل مسوِّغات لوضع "توجيه لتهيئة الشاطئ" في هذه المنطقة، وللتعرّف على الوضعية الميدانية للتنوع البيولوجي، وفق معايير "اتفاقية التنوع البيولوجي". فَعَلَى أساس تلك الوضعية المرجعية، يمكن لسبخة ندغامشه أن تدمج مستقبلا في شبكة **"المناطق ذات الأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي".**

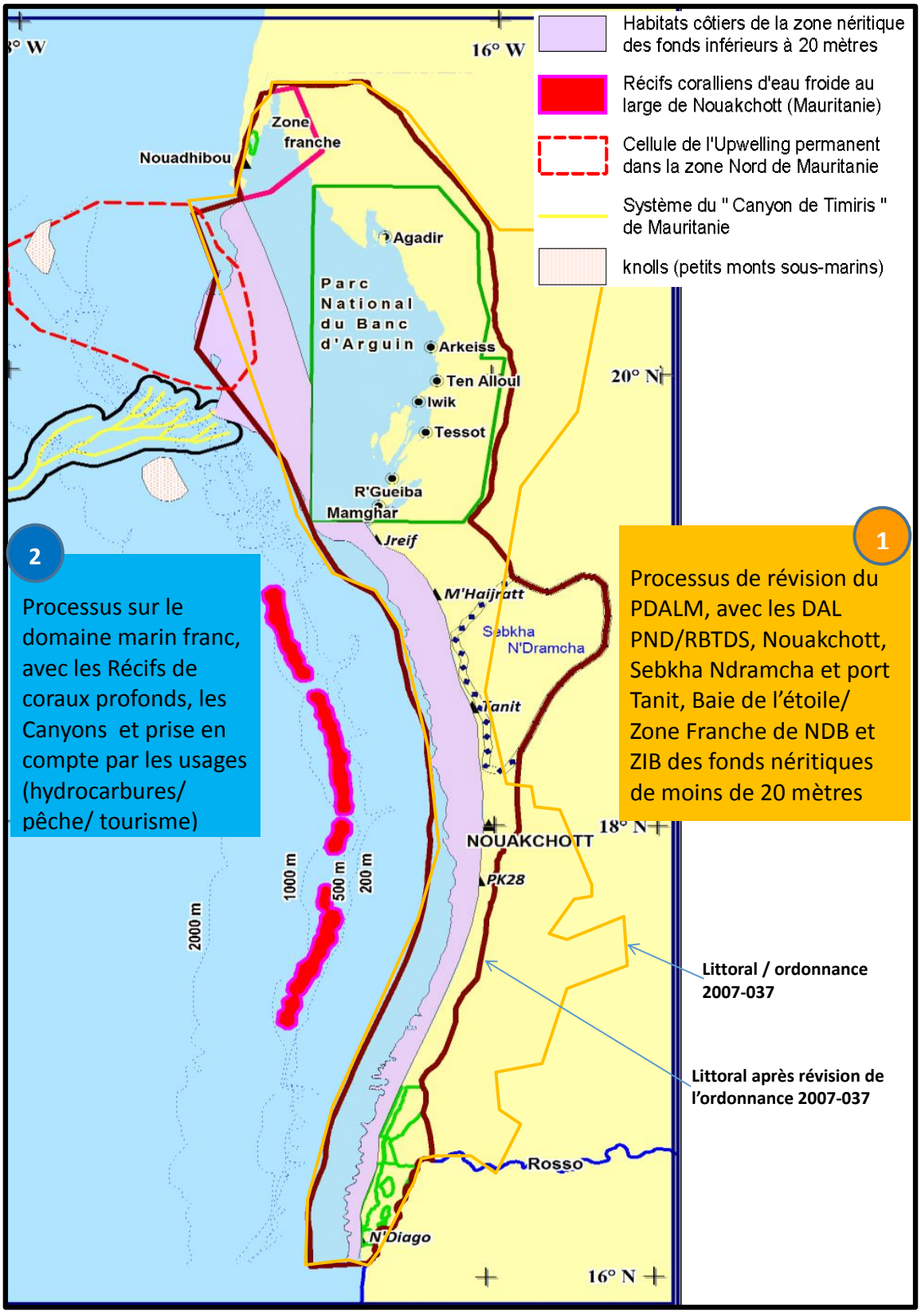

الشكل 8 : الصلة بين توسيع الإستراتيجية والتخطيط المكاني لمناطق الشاطئ وأعالي البحار.

وإلى هذه الأشغال المتعلقة حصريا بالشاطئ البري، يجب إضافة "منطقة التنوع البيولوجي" التي تمثلها القيعان الأقل من 20 م. وتجدر الإشارة قبل كل شيء إلى أنّ هذا المجال كان

موضوع حماية معمول بها (حماية المساكن في مدونة الصيد / الأمر القانوني المتعلق بالساحل، المادة 32، حظر استخراج الموادّ القاعية /في الأمر القانوني المتعلق بالساحل، المادة 36). وبعد ذلك، فإنّ هذه المنطقة ـ التي تتصل بـ"مناطق التنوع البيولوجي" المحظية بنظام حمائي والتي تمثل امتدادا لها ـ مشمولة تقريبا في الشاطئ، وتبقى خاضعة لضغط قوي ومتنوع. وهكذا، يجري إعداد خطط على مستوى قطاع الصيد تركّز على هذه المنطقة من أجل التسيير المستديم، وستساهم في منح نظام حمائي لهذه المنطقة التي يمكن أن تحتسب ـ بذلك ـ في بلوغ هدف "آيشي" 11.

ومن جهة أخرى، فإنّ تموقع المنطقة الحرة في نواذيبو بالنسبة لعدة مواقع هامة في التنوع البيولوجي يوفر فرصا حقيقية لنمو صناعة سياحية مستديمة، ترتبط بمشاهدة الحيتان والطيور والسلاحف البحرية. وعلى نحو أعم، يمكن لسلطة المنطقة الحرة أن تسعى لخلق علامة مميزة لمنتجات الصيد، وأن تثمّن ـ عبر صيد مستديم ـ بعض الموارد مثل الإخطبوط والقربين (كوربين)بواسطة التربية المائية، ومنتجات أخرى عالية الجودة.

وفي مرحلة ثانية، سيطالُ مسارُ توسيع شبكة "مناطق التنوع البيولوجي" المجالَ البحريَ الصرف، للأخذ في الحسبان لمناطق الفجاج البحرية والشعاب العميقة و"خلية صعود المياه العميقة" الدائمة والتي تتجاوز ـ في اتجاه الشمال ـ حدود "المنطقة الاقتصادية الحصرية" الوطنية.

وإلى هذا الحدّ، وبالنظر إلى سجل المسح النفطي، فإنّ الأخذ في الحسبان لمناطق التنوع البيولوجي البحري من طرف الوزارة المكلفة بالمحروقات الخام يبقى أولويا في أي عمل يراد القيام به في إطار التخطيط المجالي في هذه المنطقة. وفي الواقع، فإنّ "خلية صعود المياه العميقة" تقع كليا ضمن المقطع المخصص لشركة "شاريوت" ؛ ويقع "فج تيمريس" في مجال "دانا" في منطقته العليا، وضمن مجال شركة "تُولَوْ" في منطقته الوسطى ؛ وأخيرا، يقع شِعب المرجان العميق ضمن ثلاث قطاعات مخصصة كلها لشركة "تُولَوْ" (ملحق الخريطة3).

ويستعيد الجدول التالي الإطارَ التخطيطي لتوسيع شبكة "مناطق التنوع البيولوجي"، وذلك بتحديد الأهداف الكمية في أفق 2016 (أمد خطة العمل الثانية من أجل البيئة) و 2020 (أمد التزامات اتفاقية التنوع البيولوجي لبلوغ هدف آيشي 11).

وتجدر الإشارة إلى أنّ مساحات "مناطق التنوع البيولوجي" المتعرَّف عليها (الفجاج، الشعاب المرجانية العميقة، منطقة خليج النجم) ما تزال في طور التقدير، أو ليست معروفة تماما (حالة "خلية صعود المياه العميقة"). وتحديدها بدقة يتطلب دراسات حصيفة. فهذه المناطق المتعرّف عليها يمكن ألا تكون موضوع نظام حمائي على مجموع المساحة المبيّنة في الجدول السابق ؛ وهذا ما سيؤول إلى تخفيض بلوغ هدف آيشي 11.وبالمقابل، يمكن أن

تكتشف في المستقبل "مناطق تنوع بيولوجي" جديدة وتكتسب نظاما حمائيا ؛ وهو الأمر الذي سيحفز ـ في هذه الحالة ـ بلوغ هدف آيشي 11.

الجدول 2 : الإطار التخطيطي لتوسيع شبكة ""مناطق التنوع البيولوجي"، والأهداف الكمية.

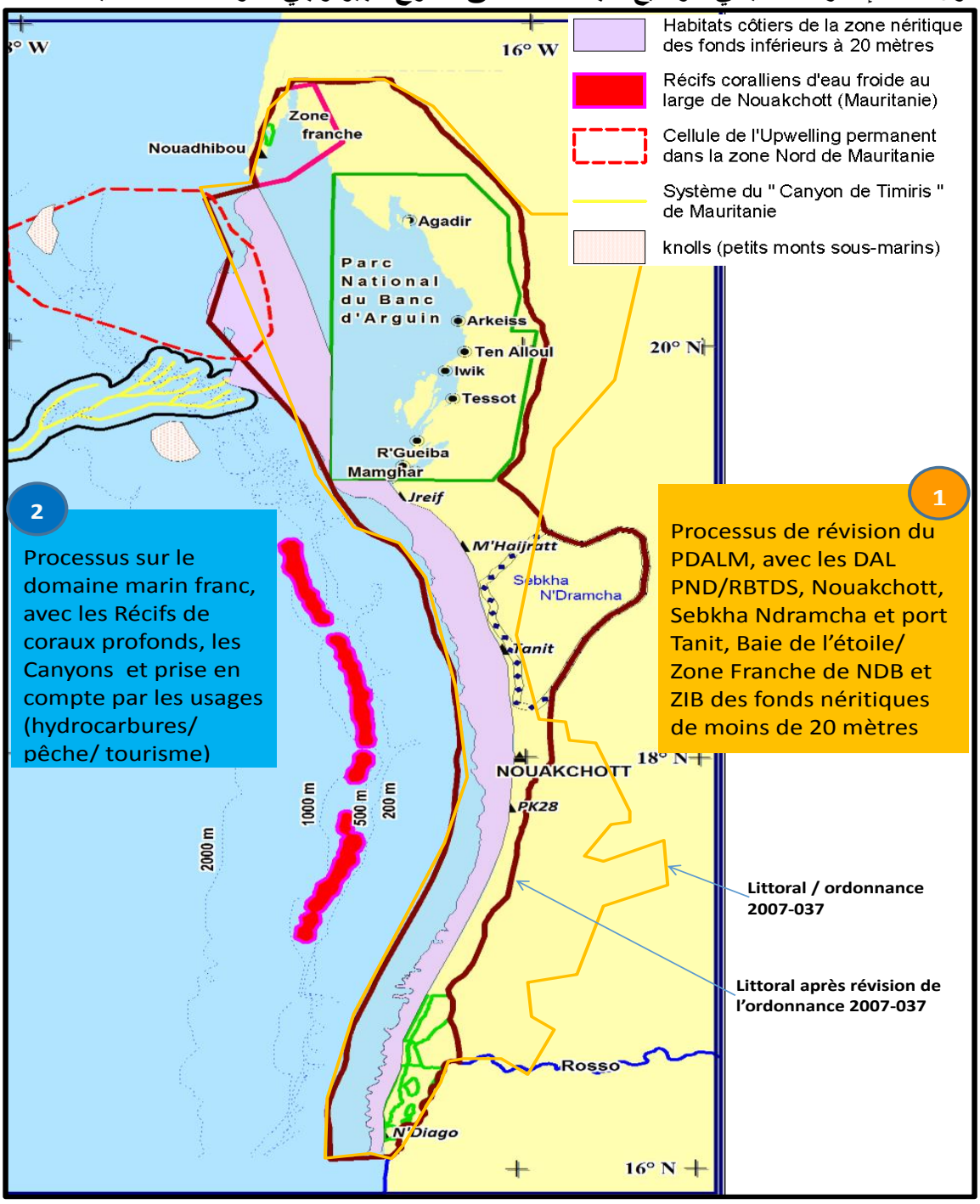

		المساحة بالكلم^2					
		المنطقة البحرية	المنطقة البرية	المجموع	الخط المرجعي	هدف 2016	هدف 2020
	محمية الرأس الأبيض التابعة	1,80	0,40	2,20	2,20	2,20	2,20
	حظيرة آركين	6570,00	5430,00	1200,00	1200,00	1200,00	1200,00
	حظيرة دياولينغ		160,00	160,00	160,00	160,00	160,00
	توسيعة دياولينغ المقترحة*			400,00	400,00	400,00	400,00
	خليج النجم*	11,40	17,16	29,50	29,50	29,50	29,50
	محمية المجال الحيوي العابر للحدود في دلتا نهر السينغال		1305,00	1305,00	1305,00	1305,00	1305,00
"مناطق التنوع البيولوجي " المتعرف عليها	المنطقة الرسوبية≥ 20م (المقترح الحالي)**	2750,00	2750,00	2750,00	2750,00	2750,00	2750,00
	الشعاب المرجانية العميقة**			1600,00			1600,00
	الفجاج القاعية**			1700,00			1700,00
	الخلية الدائمة لصعود المياه العميقة**						
	الشريط الكثيبي+500 م**		540,00	540,00	540,00	540,00	540,00
	سبخة ندغامشه**			3655,00			3655,00
	المجموع	**9333,20**	**11107,56**	**24141,70**	**12162,20**	**17186,70**	**24141,70**
	% المنطقة البحرية والشاطئية***				**% 5,46**	**% 7,71**	**%10,84**

* تقديرات على أساس الحدود المؤقتة للمجالات قيد المسار ؛

** تقديرات تقريبية على أساس المساحات المفيدة من المناطق ؛

*** = المنطقة الاقتصادية الحصرية + الجزء البري من الشاطئ، أي 222 780 كلم^2 الشاطئ (الساحل) (الأمر القانوني رقم 037/2007) = جزء بري + المياه الداخلية + البحر الإقليمي.